

## اقتصاد

## اعتبر أن هناك تناقضاً بين سعي الدولة لحل مشكلة السكن وبين مشروع وزارة المالية «مداد»: مشروع قانون البيوع العقارية سينعش تجارة العقارات غير النظامية

الوطن

نشرت دراسة صادرة عن مركز «مداد» للأبحاث الإستراتيجية ومقره دمشق العديد من السلبات حول مشروع قانون البيوع العقارية الذي أعدته وزارة المالية وتحاول تمريره لإقراره بشتى الطرق رغم الانتقادات الواسعة حوله.

ونصت الدراسة التي حصلت «الوطن» على نسخة منها أن الحديث عن طرح المشروع الجديد في ظل سعي الدولة لحل مشكلة السكن المتفاقمة يعطي انطباعاً بأن هناك تناقضاً بين سعي الدولة لحل هذه المشكلة ونتيجة المشروع المنتظلة في تثبيت أسعار العقارات، عند المستويات العالية التي وصلت إليها.

واعتبرت الدراسة أن تثبيت أسعار العقارات عند حدودها الحالية سيؤثر سلباً وبشكل كبير في معدلات التضخم، وبالتالي على مستوى معيشة المواطن، التي تقف أصلاً عند مستويات صعبة جداً وحرجة، متسائلة ما تبريرات الحكومة لثل هذه المعدلات، مقارنة بالفائدة المرجوة من التقييم؟

وأوضحت الدراسة أن من السلبات التي تضمنها مشروع القانون المشار إليه أنه سيرفع كلفة مداخلات مرحلة إعادة الإعمار وسينعش تجارة العقارات غير النظامية، إضافة إلى أنه سيغني تاجر العقارات خارج إطار التكليف الضريبي.

وطرحت العديد من الأسئلة حول آلية تطبيقه ولاسيما أن المشروع الحالي يقوم على تقدير الأسعار الراضية، لكل أنواع العقارات، متسائلة: هل تتوافر الظروف التي تمكن، من تحديد القيمة الراضية، في ظل تعقّد أليات التفتّش، التي تقوم بها لجان عمل عدة؟ وما المدة الزمنية التي سيستغرقها عمل هذه اللجان، الذي يتمثل في مسح العقارات بكل أنواعها وفي كل أنحاء القطر؟

وتابعت الدراسة تسأولاتها: هل يتمتع أعضاء هذه اللجان بالخبرة اللازمة، مهنيّاً وفنياً، لتقييم العقارات بمختلف أنواعها؟ وكيف يمكن تقدير السعر الراضى ولو مدة قصيرة في ظل تذبذب سعر صرف الليرة السورية؟

ورأت أن اللجان المشكلة لتقييم العقارات ستقع في مشكلة عدم العدالة الضريبية للملكين، فلا يمكن وبذريعة تحسين موارد الدولة تطبيق القانون على

جزء من الناس وإهمال الجزء الآخر؛ وخصوصاً أن السؤال المطروح هل هي قادرة على الوصول لكل المناطق أم إنها ستعمل على مبدأ الأناج فقط.

وأشار «مداد»، في دراسته إلى الأزمة التي تمر بها البلاد منذ أكثر من ستة أعوام موضحة أن أسعار العقارات ارتفعت بشكل كبير في المناطق الآمنة، كونها مناطق آمنة فقط، في حين انخفضت أسعار الكثير من العقارات في مناطق تعدّ آمنة جداً وذات مواصفات فنية عالية مثل مدينة حلب لكونها تقع ضمن مناطق ساخنة فقط، مضيئة: هل يمكن لهذه

اللجان تحديد تأثير الحرب في قيمة العقارات رغم كونه في الحقيقة تأثيراً مؤقتاً سيؤول بزوال السبب. وتابعت قائلة: هل من العدالة إعادة تقييم العقارات في ظل الحالة التي تمر بها البلاد، والتي أثرت بشكل كبير في القطاع العقاري، وخصوصاً أن الحالة الفنية للكثير من العقارات «حتى في المناطق الآمنة» قد تراجعت بشكل كبير، نتيجة الأزمات العسكرية أو التخريب المنهج الذي تعرضت له،

من المجموعات المسلحة وهي في الحقيقة مدن كاملة مثل داريا بريف دمشق والوعر بريف حمص وهذا يقود إلى السؤال: هل سيتم تقييم العقارات تامة البناء أم على الهيكل؟

وخلصت إلى العديد من المقترحات وهي فرض رسوم مدروسة ومعقولة على بيع العقارات السكنية والأراضي خارج التنظيم على شكل مبالغ مقطوعة متدرجة حسب موقع العقار مع الحفاظ على رسم معين كحد أدنى، داعية إلى تشكيل لجان مالية تخصصية لتقدير القيم الفعلية للعقارات التجارية لأن مفهومي العقار السكني والتجاري مختلفان تماماً.

وطالبت وزارة المالية أن تتعامل مع مهنة تجارة العقارات كغيرها من المهن التي تحقق أرباحاً وبالتالي ينبغي أن يخلف العاملون في هذه المهنة نفسها دفع الضريبة لا أن تفرض ضريبة على بيع العقارات السكنية وهي أساساً عملية لا تخضع للضريبة.



## المشروع سيؤثر سلباً في معدلات التضخم ومعيشة المواطن

وأضافت الدراسة: إنه يجدر بالحكومة عموماً مثل داريا بريف دمشق والوعر بريف حمص وهذا يقود إلى السؤال: هل سيتم تقييم العقارات تامة البناء أم على الهيكل؟

وخلصت إلى العديد من المقترحات وهي فرض رسوم مدروسة ومعقولة على بيع العقارات السكنية والأراضي خارج التنظيم على شكل مبالغ مقطوعة متدرجة حسب موقع العقار مع الحفاظ على رسم معين كحد أدنى، داعية إلى تشكيل لجان مالية تخصصية لتقدير القيم الفعلية للعقارات التجارية لأن مفهومي العقار السكني والتجاري مختلفان تماماً.

وطالبت وزارة المالية أن تتعامل مع مهنة تجارة العقارات كغيرها من المهن التي تحقق أرباحاً وبالتالي ينبغي أن يخلف العاملون في هذه المهنة نفسها دفع الضريبة لا أن تفرض ضريبة على بيع العقارات السكنية وهي أساساً عملية لا تخضع للضريبة.



## تجار: مطلوب من ١٥٠٠ تاجر التوجه يومياً إلى باب الجابية «التموين» تمهّل تجار سوق الهال حتى نهاية الأسبوع للالتزام بتعليمات تنظيم العمل

عبد الهادي شباط

لو اقتصر تدقيق وختم كل دفتر على دقيقة واحدة سيحتاج الأمر ما بين ألف إلى ١٥٠٠ دقيقة وهو ما يعادل ١٦-٢٥ ساعة تدقيق وختم للدفاتر.

بينما علق قزوين حول بطاقات التعريف بأنها خطوة إيجابية ولمصلحة التجار وربما قادرة على ضبط بعض حالات السرقة والتجاوزات التي تحدث في السوق لكن المشكلة هي في العمال المياومين أو شبه المياومين حيث طبيعة عمل سوق الهال تقتضي وجود عمال دائمين وعمال مؤقتين يتم الحاجة لهم في أوقات توريد أو شحن البضاعة وينتهي عملهم بعد ذلك ليتم طلب عمال جدد عند الحاجة وهو أمر متكرر، فكيف سيتم التعامل مع هذه الظاهرة ومنح بطاقات تعريفية لهؤلاء العمال المؤقتين؟

وفي تصريح حول الموضوع أكد أحد المديرين في الوزارة أنه تم منح مهلة حتى نهاية الأسبوع الحالي للتقيد بقرار وزارة التجارة الداخلية حول تنظيم عمل سوق الهال وسيتم التعامل مع بداية الأسبوع القادم مع كل حالة عدم تقيد بالقرار على أنها مخالفة كما أكد حول تسهيل منح السجلات التجارية التي تفرض الوزارة حصول التجار عليها أن الوزارة تمنح هذه السجلات خلال ٣٠ دقيقة في حال كان التاجر مستوفياً للأوراق والوثائق المطلوبة.

يشار إلى أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أُلزمت كل من تجار سوق الهال في دمشق، الجملة ونصف الجملة والباقيين بالمفرق، التقيد بتنظيم قوائمير أصولية تتضمن تفاصيل عملية الشراء، ونص القرار على ضرورة حيازة تجار سوق الهال لسجل تجاري في مكان ممارسة العمل، وتنظيم سجل لإببات حركة البضائع الواردة إلى محلاتهم، وكيفية التصرف بها يومياً، وتقديدها لمديرية التجارة الداخلية لتوقيدها، كما طلب القرار من لجنة سوق الهال تعميم النشرات السريعة الصادرة عن الوزارة ومديرياتها ضمن الوقت المحدد على موقعها الإلكتروني، والطلب من جميع العاملين في السوق وضع بطاقة تعريف اسمية تتضمن مكان عملهم وصفقهم. والزم القرار باقي الخضر والفواكه بالمفرق الحصول من تاجر الجملة أو البائعين بالمعولة على فاتورة نظامية بالبضاعة المشتراة من قبلهم، واستلامها فوراً مع البضاعة لعرضها على دوريات حماية المستهلك.

وأضافت الدراسة: إنه يجدر بالحكومة عموماً مثل داريا بريف دمشق والوعر بريف حمص وهذا يقود إلى السؤال: هل سيتم تقييم العقارات تامة البناء أم على الهيكل؟

وخلصت إلى العديد من المقترحات وهي فرض رسوم مدروسة ومعقولة على بيع العقارات السكنية والأراضي خارج التنظيم على شكل مبالغ مقطوعة متدرجة حسب موقع العقار مع الحفاظ على رسم معين كحد أدنى، داعية إلى تشكيل لجان مالية تخصصية لتقدير القيم الفعلية للعقارات التجارية لأن مفهومي العقار السكني والتجاري مختلفان تماماً.

وطالبت وزارة المالية أن تتعامل مع مهنة تجارة العقارات كغيرها من المهن التي تحقق أرباحاً وبالتالي ينبغي أن يخلف العاملون في هذه المهنة نفسها دفع الضريبة لا أن تفرض ضريبة على بيع العقارات السكنية وهي أساساً عملية لا تخضع للضريبة.

## معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية لـ«الوطن»: ندرس طلبات توسيع قائمة السلع المسموح استيرادها ونسمح بالمواد التي تثبت حاجتها

الوطن

بيّن معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية بسام حيدر لـ«الوطن» أن الوزارة تقوم بدراسة كل الطلبات الواردة في ما يخص توسيع قائمة السلع المسموح استيرادها من جميع الفعاليات الاقتصادية، بالتنسيق مع كل الوزارات والجهات المعنية، وفي حال تبين أن هناك حاجة لهذه السلع يتم السماح باستيرادها. وحول موضوع التلاعب في بيانات الاستيراد لجهة الأسعار من بعض التجار بين حيدر أن هناك مديرية ورجناً في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مهنتها دراسة بيانات التكلفة وتحديد الأسعار، أما مهمة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فتتعلق بوضع الأسعار الاسترشادية للواد المستوردة بناءً على الطلبات الواردة إليها من الجهات العامة والاتحادات، ولا يجوز إدخال أي مادة إلى القطر بسعر أقل من السعر الاسترشادي الصادر عن الوزارة، الذي يطبق

لدى مديرية الجمارك العامة عند تخلص البضاعة جمركياً. وفيما يخص قيام بعض التجار بشحن بضائع قبل الحصول على موافقة أو إجازة استيراد، أشار حيدر إلى أن هذا الموضوع محكوم بطبيعة البضاعة المشحونة، فإن كانت البضائع المشحونة مواد مسموحة الاستيراد (أي مدرجة ضمن الدليل الإلكتروني للأية المعتمدة) فيطبق بحق المستورد القرار رقم ٦٢٣/٢٠١٥. القاضي بأن يفرض على المستورد الذي يقوم بشحن بضائع مسموحة الاستيراد قبل الحصول على إجازة أو موافقة استيراد غرامة مقدارها بالمئة من قيمة البضاعة عن المرة الأولى وبالمئة من قيمة البضاعة عن المرة الثانية وبالمئة من قيمة البضاعة عن المرة الثالثة. أما إذا كانت البضائع المشحونة مواد غير مسموحة الاستيراد (أي غير مدرجة ضمن الدليل الإلكتروني للأية المعتمدة)، فيتم تطبيق الأنظمة الاتفاقة التي تحكم هذه الحالة ولا يسمح بإدخال

المواد إلى البلد. وتعليقاً على مطالبات التجار المتكررة بفتح باب الاستيراد على مصراعيه وإلغاء الترشيد، أوضح حيدر أن البت بقضية إلغاء الترشيد وفتح باب الاستيراد ليس محضراً أو متوقفاً على قرار صادر من وزارة الاقتصاد، وإنما هو موضوع متشعب، ومرتبط بالعديد من الجهات المعنية، وأن اتخاذ القرار باتباع سياسة ترشيديه في الاستيراد إنما هو نتاج الحرب التي تمر بها سورية والهدف منه الحفاظ على موارد الخزينة من القطع الأجنبي وتوجيه نحو المطارح الأساسية. ورأت الوزارة أن استيراد مواد خام أساسية وتصنيعها محلياً بأيدي سورية خيرية أفضل من شرائها مصنعة للاستهلاك النهائي وأقل تكلفة وهي إستراتيجية بديهية وغير خافية على أحد، وذلك إيماناً بضرورة دعم عملية الصناعة الوطنية وضمان دوراتها من جديد وتقليل كل العقبات التي من الممكن أن تقف في طريقها. بين حيدر أن من يطلع على

الدليل الإلكتروني لأية الاستيراد والمواد المضمنة به والمسموح باستيرادها يلمس أن الوزارة قد حددت تلك المواد بعد التنسيق والتعاون مع العديد من الوزارات الأخرى ذات الصلة كالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية... وتم الحرص من خلال هذا الدليل على تأمين المواد الأساسية لصمود المواطن السوري التي لا يوجد منها إنتاج محلي أو لا يمكن الاستغناء عنها، إضافة إلى المواد الأولية لزوم الإنتاج ومستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي، لذلك نجد أن هناك تراجعاً كبيراً في نسبة الساحية باستيراد المواد الكمالية، وعليه فإن الوزارة تسعى إلى تشجيع الصناعيين للعودة إلى مصانعهم وإعادة الإنتاج إلى سابق عهده وتشغيل اليد العاملة السورية ما يسمح بالاستغناء عن استيراد بعض المواد أو استيرادها بكميات أقل لحماية للمنتج الوطني وضماناً لعدم تعريضه لحالة من المنافسة غير العادلة عند طرحها في الأسواق.

## ٩ شركات تنافست على معمل العصائر

## «الصناعة»: صرفت ٤٣ مليون ليرة على استثماراتها من أصل ١٦ ملياراً

السيرومات، إذ وردت ٥ عروض تم فضاها، وسوف تم التثبيت للعروض الفائز بعد الحصول على موافقة لجنة المرسوم ٤٠. إضافة إلى مشروع الشراب الجاف وتم إعادة الإعلان للمرة الثانية حيث وردت ٤ عروض وهي قيد الدراسة الفنية حالياً، ومشروع الأدوية البشرية في السويداء وتم استلام موقع المشروع ويتم حالياً إعداد الإضبارة التنفيذية للإقلاع بالمشروع، ومشروع إنتاج أقمشة الجينز في شركة نسج اللاذقية وتم الإعلان عن، ومشروع شراء نول السجاد مع متماته للمعمل سجاد السويداء تم الإعلان ولكن لم يتقدم أحد. إضافة إلى مشروع بناء مستودع بطاقة تخزينية ه آه ظن من الأطنان في شركة الساحل للغزل هو قيد الإعلان، إضافة إلى مشروع السخان الشمسي هو قيد الدراسة حالياً، ومشروع البطاريات المغلقة وتمت مراسة العديد من الشركات العالمية حيث ورد عرضان وتم دراستهما حالياً، ومشروع خط إنتاج فوط أطفال هو قيد الدراسة المالية، إضافة إلى مشروع خط تكرير السكر الخاصي في سكر تل سلحب تم الإعلان عنه مرتين ولم يتقدم أحد وتجري مباحثات لإقامة هذه المشروعات بالتشاركية.

الإنفاق الاستثماري لاختيار المشروعات وتمويلها والمشروعات المطلوب حذقها أو إضافتها للخطة، إذ بلغ معدل تنفيذ الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٦ لوزارة الصناعة ومؤسساتها وجهاتها التابعة ٩٣ بالمئة، وتم إنفاق مبلغ ٧,٣٦٦ مليارات ل. من أصل الاعتماد المرصد البالغ نحو ٨ مليارات ل. س. وبينت الصناعة أن معدل تنفيذ الخطة الاستثمارية قد بلغ لغاية ٣١ آذار الماضي لوزارة الصناعة ومؤسساتها وجهاتها التابعة ٢,٧ بالألف حيث تم صرف مبلغ ٤٣,٣ مليون ل. من أصل ١٦ مليار ل. س. وعن أهم المشروعات المدرجة في الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٧ لوزارة الصناعة ومؤسساتها وجهاتها التابعة والإجراءات المتخذة لتاريخه تنفيذها تبين أن هناك ١٣ مشروعاً يتم العمل عليها في الوقت الحالي أولها مشروع استخدام الطاقة الشمسية للإزارة والتدفئة في شركة خيوط اللاذقية، إضافة إلى مشروع عصائر الحمضيات الذي تم الإعلان عن المشروع بالمراسلة مدة شهر، حيث تمت مراسة ١٩ شركة ورد ٩ عروض تمت دراستها من الناحيتين الفنية والمالية وحالياً في المراحل الأولى من إجراءات التعاقد. إضافة إلى مشروع

هنا غانم

تقدمت وزارة لصناعة بورقة عمل ستتم مناقشتها خلال اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي الذي أقرته الحكومة مؤخراً، وذلك لمناقشته الرؤية التطويرية الجديدة لعمل الوزارات ويهدف تفعيل العملية الإنتاجية الزراعية والصناعية والاقتصادية لدعم نهوض واستمرار العملية التنموية، ومن المقرر أن يتم إعطاء أولوية العمل للمشروعات والبنية التي تعزز الصمود والتنمية مع مراعاة حجم التغيرات في سعر الصرف والتغير بأسعار المشتقات النفطية.

وبينت وزارة الصناعة في كتابها أنها تعمل على دعم الشركات المستمرة بعملها وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للشركات الصناعية الحديثة وإيقاف الخاسرة عن العمل وتعزيز التعاون والتنسيق مع غرف الصناعة للوقوف على الواقع الفعلي لشركات القطاع الخاص وتحديد الصعوبات التي تتعرض لها. موضحة أن المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي قد ناقش تتبع تنفيذ الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٦ وتنفيذ خطة الربع الأول من عام ٢٠١٧ إضافة إلى معايير

## السادة مساهمي بنك البركة سورية المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى قرار الهيئة العامة العادية لشركة بنك البركة سورية المساهمة المغفلة العامة المتخذ بتاريخ ٢٠١٧/٠٤/٢ والذي تضمن:

(توزيع أرباح نقدية تساوي نسبة ١٥% من القيمة الاسمية للسهم بإجمالي سبعمائة وخمسين مليون ليرة سورية)). أي بواقع ١٥ ليرة سورية لكل سهم.

على السادة المساهمين المسددين لكامل قيمة أسهمهم التكرم بمراجعة أحد فروع البنك لاستلام الأرباح النقدية، بدءاً من يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/٢.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير

## بنك البركة سورية

## شركاء في الإنجاز

مركز الاتصالات 011-9525

www.albarakasyria.com

البركة